

أصول التربية : تضارب المحتوى وإشكالية الإعداد دراسة نقدية لكتب ومقررات أصول التربية في الجامعات العربية ووضع تصور منهجي بديل

د. علي القرشي / مركز احياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

ملخص البحث

تنطلق تساؤلات البحث من واقع ما تشير إليه النظريات العربية لمادة أصول التربية وفي مقدمة هذه التساؤلات :

- . إلى أي حد إكتسب موضوع الأصول معنى محدداً في المؤلفات والمقررات العربية ؟
- . وهل إنعكست هذه التحديدات على تصنيف الأصول وأنواعها ؟ .
- . ما طبيعة المحتوى ؟ وهل هناك إتساق بين المعنى والمحتوى ؟ .
- . ما مداخل التناول ومناهج المقاربة وأساليبها في تلك المؤلفات ؟ .
- . هل قُدمت مادة الأصول ضمن المرحلة الدراسية الأنسب ؟ .

تلك هي الأسئلة التي سيحاول البحث الإجابة عليها ، عبر نقد الخلط الحاصل

في المؤلفات سواء في العنوان أو المحتوى مع إقتراح بديل منهجي للعنوان والمحتوى والمرحلة الدراسية المناسبة لتدريس هذه المادة .

مقدمة

لا يختلف أكثر التربويين على ما تنطوي عليه مادة " أصول التربية " من قيمة بصفتها إحدى المواد التربوية المهمة التي تعنى بتوضيح جذور العمل التربوي وينايعه في مختلف المجالات والأنشطة ، لهذا احتلت هذه المادة مكانتها المهمة من بين المقررات التربوية وليس ثمة مفر من اعتمادها ضمن أي برنامج للإعداد التربوي.

غير أن أية معاينة واعية لتسمياتها وتصنيفاتها وطبيعة الوحدات التي تتضمنها وأسلوب تناولها ومداخل معالجتها وصيغ التنظير لها في مجمل المؤلفات والمقررات في البلاد العربية ستكشف عن قدر كبير من التعدد والاختلاف والتضارب.

صحيح أن العلوم الإنسانية والاجتماعية ما زالت متأخرة نسبياً عن المستوى الذي بلغته العلوم الطبيعية من حيث السيطرة على الحقائق واكتشاف القوانين ووضع النظريات ، إلا أن التربية ضمن هذه العلوم هي الأكثر تواضعاً على هذا الصعيد نتيجة موضوعها الإنساني المعقد وبحكم اعتمادها على العقائد وأفكار والتقاليد أكثر من اعتمادها على معطيات العلم بمعناه الموضوعي المحايد^(١) إلا أن ذلك لا يمنع من تنظيم مادتها وبلورتها وفقاً لمتطلبات الهوية والخصوصية فضلاً عن الجودة العلمية والدقة المنهجية .

وليس من شك بأن العمل المذكور من شأنه أن يخدم العلم التربوي الخاص , كما من شأنه

أن يخدم جودة التعليم ودقته المنهجية ، وهما مطلبان حري ابتغائهما .

تساؤلات البحث

- تنطلق تساؤلات البحث من واقع ما تشير إليه التنظيرات والمضامين التربوية العربية التي احتوتها مادة "أصول التربية" ، وفي مقدمة هذه التساؤلات :
- إلى أي حد اكتسب موضوع الأصول معنى محدداً في المؤلفات والمقررات العربية ؟ وهل انعكست تلك التحديدات - اتفاقاً أو اختلافاً - على تصنيف الأصول و أنواعها ؟
 - ما طبيعة المحتوى الذي انتظمته مادة الأصول ؟ وهل ثمة اتساق بين ما تم تحديده من معنى وبين المحتوى الذي تنتظمه هذه المادة ؟
 - ما مدى الاتفاق أو الاختلاف الذي تضمنته تصنيفات الأصول ؟ وما مداخل التناول ومناهج المقاربة وأساليبها ؟
 - هل قدمت مادة الأصول بصفقتها مادة دراسية ضمن المرحلة الدراسية الأنسب ؟ وهل أن عدم وجود تصور واحد للمستوى المعرفي والمنهاجي الذي ينبغي أن تقدم فيه المادة المذكورة من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في اختيار المرحلة أو الفرقة المناسبة لتدريسها ؟
- تلك هي الأسئلة التي سيحاول البحث الإجابة عنها .

حدود الدراسة ومنهجيتها

إن ضرورات التناول العلمي والفني (المنهاجي) لمادة أصول التربية تدعو إلى البحث عن إجابات للأسئلة التي طرحناها وذلك من خلال تحليل المحتوى لنماذج مما ألف أو قرر في مادة الأصول ضمن نطاقها العربي .

وإذا كانت ثمة دراسات تناولت بعض المؤلفات المتصلة بأصول التربية ومن منطلق التساؤل عن قيمتها في حقل التأهيل التربوي^(٢) فإن دراستنا معنية بمعالجة المحتوى الذي قدمت فيه هذه المادة عبر المؤلفات والمقررات التربوية العربية ، وذلك من حيث تحديد معنى الأصول وطبيعة العنوانات التي اتخذتها المادة الأصولية والمناهج التي عولج من خلالها المحتوى ومدى تناسب المرحلة الدراسية التي قررت لها ، متخذين من الوصف وتحليل المحتوى والمقاربة النقدية مناهج لعرض إشكاليات هذه المادة وقضاياها وذلك على النحو الذي يستهدف إعادة بنائها وتقديمها برؤية جديدة .

علماً بأننا قد حرصنا على اختيار عينات من المؤلفات التي أخضعناها للتحليل الكيفي وهي تنتمي إلى أجيال ثلاثة شهدها تاريخ التأليف بهذه المادة في البلاد العربية المختلفة .

معنى أصول التربية:

الأصل هو أسفل الشيء وجمعه أصول ، وأساس البناء أصله وجمعه أسس ، وقد لا يختلف المعنى الاصطلاحي لكلمة أصول - من الوجهة العامة - عن المعنى اللغوي المذكور . فالأصل هو الأساس الذي تنبثق عنه جملة ((العقائد)) و ((الحقائق)) - المطلقة أو النسبية - و ((القوانين)) ((النظريات)) التي يعتمد عليها العمل التربوي ضمن مفرداته المختلفة (أهداف - مناهج - طرق تدريس

- وسائل - إدارة - مقاييس) وما إلى ذلك مما يشتمل عليه العمل التربوي مدرسياً كان أو غير مدرسي .

في ضوء ذلك فالأصل قد يكون دينياً أو فلسفياً أو ثقافياً أو اجتماعياً أو علمياً ، إلا أن أية متابعة لما يكتب تحت هذا المسمى أو ما يقرر جامعياً في الإطار العربي سيرينا بأن ثمة اختلافات تبدأ بالعنوانات وتمر بالتصنيفات والموضوعات وتنتهي بمناهج التداول وأساليب المعالجات .
أ. الاختلاف في العنوان :

العنوان الشائع الذي تعنون به الموضوعات الأصولية هو " أصول التربية " ، إلا أن ثمة كتابات تستعيز عنه بعنوان ((الأسس)) وهذا ما نجده - مثلاً - عند الدكتور صالح ذياب هندي في كتابه ((أسس التربية))^(٣) الذي تضمن معالجة الأسس الفلسفية والاجتماعية والثقافية والنفسية ، وكذلك عند الدكتور ابراهيم ناصر في كتابه ((أسس التربية))^(٤) الذي استعرض من خلاله الأسس نفسها مع إضافة ((الأسس الاقتصادية)) وما أسماه ((بالأسس التعليمية)) كذلك عند الدكتور عمر محمد التومي الشيباني الذي استخدم مصطلح ((الأسس)) وهو يتعرض لأصول التربية الإسلامية التي تحددت لديه بأصول دينية وفلسفية وحيوية^(٥) ، فضلاً عما هو عند آخرين ممن سمى الأصول أسسا واجتهد بالإضافة أو الحذف في تصنيفها .

وهناك مؤلفات عنونت بـ ((أصول التربية)) فيما كان تناولها للمحتوى يتم تحت عنوان ((الأسس)) ومثالها مؤلف صالح سالم ما قارش وعبدالله محمد السبجي المعنون ((أصول التربية العامة))^(٦) . بينما فعلت على الخلاف من ذلك مؤلفات أخرى اتخذت مصطلح ((الأصول)) عنواناً لها ، بينما عالجت هذه الأصول في المتن تحت مسمى ((الأسس)) كما هو الحال في كتاب الدكتور حسين سليمان قورة المعنون ((الأصول التربوية في بناء المناهج))^(٧) .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار المعنى اللغوي لكل من كلمة ((أصول)) وكلمة ((أسس)) لما وجدنا ثمة إشكالية في استخدام أي من الكلمتين عنواناً للدلالة على المعنى الأصولي المقصود لمادة الأصول إلا أن ضرورة التنظير العلمي ومقتضيات التنظيم المنهجي لهذه المادة بصفتها مقررًا دراسياً يدفعنا إلى التأكيد على أهمية الاتفاق على عنوان موحد ، وليكن ((الأصول)) الذي استقر استخدامه بالفعل في معظم الأكاديميات التربوية العربية .

إن بعض مناهج الكليات التربوية ككلية التربية التابعة لجامعة البصرة مثلاً قد وضعت مقرر ((الأصول)) تحت عنوان ((مبادئ التربية)) مدرجة ضمن محتواه الأصول التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية^(٨) .

إذن ثمة ثلاثة عناوين - حتى الآن - لمادة الأصول هي :

((أصول التربية)) و ((أسس التربية)) و ((مبادئ التربية)) ، فضلاً عما هو معروف من أن بعض المؤلفات عالجت الموضوعات الأصولية تحت عنوان ((المدخل في التربية)) أو ((المقدمة في التربية)) .

إلا يدعونا كل ذلك إلى التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن تتوحد العناوين , وأن يتم تجنب ذلك الترادف أو الخلط الذي إن عبر عن شئ إنما يعبر عن أزمة في إدراك المعنى الأصولي ويشير إلى حالة من التشويش في تصور ماهية الأصول وطبيعتها ومن ثم - وكما سنرى بعد قليل - التضارب في تحديد أبعادها وتصنيفها .

ب - الخلط والتداخل بين محتوى ((أصول التربية)) ومحتوى ((المدخل في التربية)) .

إن مدخل أو مقدمة أي علم من العلوم يمثل عرضاً عاماً يعرف بالعلم محل الدراسة ويبين أهم عناصره ووحداته وقضاياها والاتجاهات التي تتحرك في نطاقه وذلك على النحو الذي يعطي صورة إجمالية عن ذلك العلم وفروعه والاهتمامات التي ينشغل بها .

بهذه الحدود يشكل المدخل أو المقدمة توطئة أو تمهيداً لا بد من البدء به للدخول في دراسة أي علم من العلوم ، والتربية كحقل معرفي ليست بمستثناء عن ذلك .

لذا لا بد من مدخل لدراسة موضوعاتها وقضاياها وخطوطها الأساسية وعلومها الفرعية أو المساعدة وهذا يعني أن " المدخل في التربية " شئ والمادة التي تتخصص بدراسة " أصول التربية " - بموضوعاتها المحددة ذات المستوى العميق وعلى نحو ما عرفنا - شئ آخر .

غير أن الملاحظ أن ثمة خلط بين المادتين المذكورتين ، فمؤلفات تتناول وحدات وموضوعات أصولية يفترض اندراجها ضمن مادة الأصول لكنها نجدتها تعالج تحت عناوين " المدخل إلى التربية " (٩) أو " المقدمة إلى التربية " وينحو تختلط فيه الموضوعات الأصولية بموضوعات المدخل بما يؤدي إلى زوبان مادة الأصول وافتقادها المعنى المحدد والدقيق .

كما أن ثمة مؤلفات أخرى عنونت مادتها بـ " المدخل إلى التربية " أو " المقدمة في التربية " (١٠) فيما هي أساساً تعالج موضوعات أصولية أو تغلب على معالجتها هذه الموضوعات ، بينما هناك مؤلفات تعنونت بـ " أصول التربية " وهي لا تعالج موضوعات الأصول بقدر ما تعالج الموضوعات التي تصلح للمدخل أو المقدمة ، أو حتى أنها مجرد موضوعات تربوية عامة ليس مجال عرضها مقرر الأصول ، وخير مثال على ذلك مؤلف الدكتور محمد منير مرسي " أصول التربية " (١١) الذي هو أقرب في محتواه إلى المدخل منه إلى الأصول وهو يتناول موضوعات : مقدمة في العلوم التربوية ، وأنواع التعليم ، والثقافة ، والعلم ، والتعليم المدرسي ، وبعض المفاهيم التربوية ، إضافة إلى موضوع التربية الإسلامية . وهذا ما نتلمسه أيضاً في . محتوى مادة " أصول التربية " المقررة في عدد من الكليات في البلاد العربية ، وأقرب مثال في ذلك مقرر " أصول التربية " في كليات التربية في سلطنة عمان الذي تكشف خطته (١٢) على أنه أقرب إلى المدخل منه إلى الأصول وهو يتناول موضوعات : مقدمة في العلوم التربوية ، وأنواع التعليم ، والثقافة ، والعلم ، والتعليم المدرسي ، وبعض المفاهيم التربوية ، إضافة موضوع التربية الإسلامية . ، بل ليس فيه من الأصول سوى مفردة صغيرة لا تتجاوز صفحتين أو ثلاث تحت عنوان " معنى أصول التربية " وضعت في غير سياقها ، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن العنوان الصحيح للمقرر الذي تقدمه الكليات المذكورة هو وبحسب

الوحدات التي يتناولها " مدخل في التربية " وهذا يعني ان العنوان المتخذ حالياً لايقوم على اساس صحيح.

كما أن هناك من المؤلفات ما لا يفرق بين ((أصول التربية)) و العلوم التربوية)) وهو ما نجده عند كل من الدكتور أحمد الفنيش والدكتور أحمد الطيب والدكتور حسنين فهمي المصري والدكتور أحمد عبدالرحمن عيسى^(١٣) وغيرهم ممن أعتبر - خطأ - تقديمه موجزاً عن العلوم التربوية تقدماً لأصول التربية ، فيما الحقيقة أن هؤلاء لا يقدمون إلا مدخلاً في العلوم أو المقررات التربوية التأهيلية ومن ثم لا معنى لاختيارهم هنا عنوان ((أصول التربية)) ، لان الاصول شئ والعلوم او المقررات التي تعرضوا لها شئ آخر .

ج - عدم الاتفاق على تحديد موحد لأنواع الأصول وتصنيفها

تشدد الفوضى في المؤلفات والمقررات التربوية عند استعراض أنواع الأصول وتحديد الأبعاد التي تمتد إليها ، فإذا كان الدكتور عبدالهادي عفيفي قد ركز في دراساته على الأصول الفلسفية والثقافية والاجتماعية^(١٤) ، فكثيرون أضافوا أصولاً أخرى مثل الأصول الاقتصادية والنفسية والتعليمية ... ، كما هو عند الدكتور ابراهيم ناصر^(١٥) فيما أضاف الدكتور الشيباني " الأصول الدينية " ^(١٦) بينما الدكتور نيباب هندي وزملاءه^(١٧) تحدثوا عن الأصول ((الفسيولوجية)) التي يهمل ذكرها الكثيرون .

كما أضاف كل من الدكتور شبل بدران وأحمد فاروق محفوظ ما أسمياه بالأصول ((التخطيطية))^(١٨) . أما الدكتور أحمد الطيب فقد تعرض لما أسماه بـ((الأصول الإدارية)) و ((السياسية)) و ((الأخلاقية)) و ((الجمالية))^(١٩) ، وقد عنى عديدون بـ((الإصول التاريخية)) التي أفرد لها البعض منهم دراسات منفصلة ، بينما لم يتعرض غيرهم لهذه الأصول ابتداء . أما ما سمي بالأصول ((السياسية)) فقد انفرد قلة بمعالجتها وفي مقدمتهم الدكتور سعيد إسماعيل على الذي أنجز دراسة مستقلة تحت عنوان ((الأصول السياسية للتربية))^(٢٠) .

ومن النادر أن نجد مؤلفاً يتناول موضوع ((الأصول الصحية للتربية)) على الرغم مما ينطوي عليه هذا النوع من أهمية ومن حضور فعلي في تضاعيف المناهج والأنشطة العملية للتربية كما لا يخفى . إن كل هذا التفاوت والتضارب في تعداد أصول التربية ، والتباين في الاهتمام ببعضها عند البعض دون البعض الآخر ، وإسقاط أصول عن التناول والمعالجة أساساً في كتابات كثيرين ، فضلاً عن اختلاف مداخل التناول وأساليب المقاربة ليدل جميعه على أن التنظير المتكامل لأنواع الأصول لم ينجز بعد .

إن كشفنا لظاهرة التباين في تحديد معنى أصول التربية وما يتبعها من عدم اتفاق حول الأبعاد التي تمتد إليها الأصول يضعنا أمام بعض الإشكاليات التي تنطوي عليها معالجات المحتوى . فمعظم المؤلفات والمقررات التربوية العربية ظلت تقدم الأصول كوحدات معرفية وفقاً لمنطق المعالجة الوارد في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه كل أصل وربما بالترتيب الذي اعتادت عليه دراسات كل حقل من تلك الحقول .

فالأصل الثقافي لذلك الأصل مثلاً لا يعالج بصفته أصلاً للأنشطة التربوية ولا بالحدود التي تفرضها صلة هذه الأنشطة بذلك الأصل ، بل بصفته في الغالب وحدة معرفية مستقلة يتم عرضها على النحو المتبع في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية باعتبار أن الثقافة هي إحدى الموضوعات التي تعالجها هذه الدراسات ، لهذا يتم البدء عند تناولها بالتعريف وتحديد عناصر الثقافة وأنواعها ثم التعرض لأشكالياتها دونما اهتمام واضح بحصر مفرداتها ذات المضمون التربوي ولا تقص لموضوعاتها القابلة للترجمة تربوياً ، وهذا يصدق على الأصول الأخرى كالأصول الدينية والأصول الاجتماعية ، عدا استثنائين يتصلان بالأصول الفلسفية والأصول النفسية حيث نال هذان الأصلان وإلى حد ما قدرماً من الدراسة الأصولية القائمة على حصر المبادئ والقواعد والقوانين والنظريات التي تؤسس للعمل التربوي مع تتبع لانعكاساتها أو توظيفاتها في الحقل التربوي .

على أية حال يجب ان نعرف ان الدراسة الأصولية الصحيحة هي التي لا بد أن تأخذ بالمنهج التحليلي على مستوى إجلاء شبكة القيم والمفاهيم والقواعد التي يختزنها كل أصل من الأصول مع تتبع انعكاسات أو توظيفات كل مفردة من تلك الشبكة عبر المناهج أو طرق التدريس أو الإدارة أو المقاييس أو نحو ذلك من العناصر التربوية .

كما يمكن اتباع المنهج الاستقرائي من خلال حصر التجليات والمفردات الأصولية في الحقل التربوي وردها إلى أصولها مع تحليل أوجه الترابط والتواصل بين الأصل وتجلياته ومفرداته الميدانية . وسواء بدأنا بعناصر الأصل إلى حيث انعكاساته في الميدان أو بدأنا بالميدان لحصر تجليات الأصل فلا بد من إبراز دور المنطلقات الأصولية في تشكيل هوية التربية ورسم اتجاهاتها والإشارة إلى الأهداف التي تستنبطها والمنطق الذي يحكمها .

إن نظرة سريعة على ما كتب في مادة الأصول أو ما تم تقريره مدرسياً يكشف لنا عن غياب هذه المناهج التي نشير إليها واكتفاء جل المؤلفين بالوصف التجزيئي الجامد والسطحي ولا أدل على ذلك ما نراه من أن المؤلفات أو المقررات الأصولية العربية تركز في معظمها على دور التربية في دعم الأصول وليس على دور الأصول في إنتاج التربية أو توجيهها ، لهذا كثير ما تطالعنا عناوين من قبيل : دور التربية في الثقافة ، دور التربية في التنمية ، دور التربية في دعم النظم ، دور التربية في العلم ... الخ ، فيما أن الأصل في الدراسة الأصولية هو الكشف عن دور الأصول الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها في صياغة الأفكار وتحديد الأنشطة وتكوين الاتجاهات. ان من نتائج المنهجية الوصفية ذات المنحى التجزيئي افتقار المقاربة الأصولية إلى التتبع الموضوعي الدقيق لعلاقة الأصل بما يتضمنه من مبادئ أو قواعد أو قوانين أو نظريات ،ومن ثم انفصال الأصل عن تجلياته التربوية الميدانية .

ومن أوجه اللاعلمية في دراسة أصول التربية عند بعض الدارسين تقديمها تحت عنوان يوحى بالإطلاق والعمومية و في وقت لا تعالج لدى هؤلاء إلا في ظل مسلمات وأفكار معينة ، وهذا ما نجد مثلاً له عند الدكتور عبدالهادي عفيفي في كتابه المشهور ((أصول التربية))^(١) الذي لا يقدم فيه الأصول كدراسة علمية بقدر ما يقدمها كترجمة لتربية من لون معين هي الترجمة البرجماتية

، حتى إن الكثير من المفردات والمفاهيم والصيغ التي ضمنها كتابه المذكور لا تمثل إلا صدى للتربية الأمريكية المذكورة ، ولعل الفيلسوف البرجماتي ((جون ديوي)) هو الأكثر حضوراً في طيات ما كتبه عفيفي ، وهناك العشرات في البلاد العربية ممن عاصر أو تتلمذ على يد هذا الأستاذ أو على يد تلامذته سار على الطريق نفسه .

ثالثاً : تنظيم المحتوى : إشكاليات وبدائل :

أ. عدم التمييز بين ((تاريخ التربية)) و ((الأصول التاريخية للتربية)):

أغلب كتاب الأصول لا يفرقون بين ((تاريخ التربية)) و ((الأصول التاريخية للتربية)) حتى أن بعضهم من وضع لعنوان ((الأسس التاريخية)) عنواناً فرعياً آخر هو ((تاريخ التربية)) دون أي تمييز بين المصطلحين ، فيما الحقيقة هي أن ((تاريخ التربية)) لا يمثل 'غير دراسة استعراضية للتربية عند الشعوب والحضارات عبر العصور المختلفة والوقوف على ما أنتجه الفكر أو ما أنجزته المؤسسات على هذا الصعيد .

وتعد مادة ((تطور الفكر التربوي)) وجهاً آخر لهذه المادة طالما هي تهتم أساساً بالمدارس والاتجاهات والآراء وما تم انجازه في الحقل المذكور ، فضلاً عن تناولها للمتغيرات والتطورات التي تجري في هذا السياق .

من هنا يمكن القول بأن ((تاريخ التربية)) و ((الأصول التاريخية للتربية)) هما في أغلب الكتابات وجهان لموضوع واحد محوره الماضي التربوي الذي لا يليق بدراسته إلا المنهج التاريخي السردى مع الأخذ بالتحليل منهجاً لفهم العلاقة بين الواقع التربوي والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة ، كذلك الغوص في المضامين التربوية لمعرفة أو إبراز الذات القومية للجماعات والشعوب ، ومن ثم الكشف الضمني أو المباشر لما حدث من تفاوت أو تغير بين حاضر التربية وماضيها .

مما يجدر التنويه به هنا هو أن التاريخ التسجيلي للتربية يمثل مادة مشتركة بين متخصصي التاريخ ومتخصصي التربية ، ومن ثم فإنه إذا كان من المنطقي إدراجه ضمن برامج الدراسات التربوية فبالمنطق نفسه يمكن إدراجه ضمن برامج الدراسات التاريخية.

إلا أن الأمر يختلف في حالة ((الأصول التاريخية للتربية)) التي هي مادة أخرى تتناول ما تتضمنه التربية من مفردات تشكلت ونشأت في الماضي وظلت حية ومستمرة ومندمجة في نسيج التربية الراهن فصارت بهذا تمثل مفردة معاصرة تملك أصلها في التاريخ .

والواقع أن أي نظام تربوي قائم لا بد أن يستمد بعض أفكاره أو نظمه أو تقاليده من الماضي التربوي بدرجة أو أخرى ، والبحث في الأصل التاريخي هو بحث في الجذور التاريخية للعناصر أو الظواهر التربوية الماثلة ويمكن تناول ذلك من مدخلين :

الأول : حصر المفردات التربوية التاريخية وتتبع انعكاساتها أو تجلياتها أو توظيفها في

المشهد التربوي المعاصر .

الثاني : تحليل المفردات التربوية الماثلة التي لها جذور في الماضي ومن ثم رد كل مفردة أو فكرة أو ظاهرة إلى أصلها التاريخي وذلك من خلال تحليل عناصر الارتباط بين الواقع والأصل وتوضيح أوجه الترابط وتجليات الاستمرار , كما في تناولنا لكتاب ((ألفية ابن مالك)) أو كتاب ((قطر الندى وبل الصدى)) بوصفهما مقررين يعتمد عليهما في تدريس نحو اللغة العربية في بعض المعاهد العربية المعاصرة ، أو بوقوفنا أمام أسلوب التمويل الوقفي للتعليم أو طريقة الحفظ والاستظهار ، أو ارتداء أساتذة الجامعة لعباءة معينة عند مناقشة أطروحات الماجستير أو الدكتوراه أو غير ذلك من الظواهر أو الصيغ التربوية التي لها أصل تاريخي وظلت متواصلة الحضور في الواقع التربوي القائم .

إن تقصينا لهذه المفردات ودراستنا لعلاقة الارتباط بين الأصل وتجلياته أو بين التجليات وأصولها هو ما يجب أن يكون عليه المنهج في دراسة الأصول التاريخية .
والأصول المذكورة قد تقع في أدنى التاريخ أو في أوسطه أو في أقصاه ، ولا بد أن ينطوي التقصي على معالجة تحليلية لتأكيد أوجه الارتباط والتواصل بين الطرفين مع إلقاء الضوء على مبررات أو مقومات هذا التواصل أو الاستمرار .

والواقع أن جل الكتابات^(٢٢) التي تتناول الأصول التاريخية في مجالنا الجامعي لا تتعرض لهذه الأصول بمعناها الذي نشير إليه بل بصفتها تربية في الماضي، ومن ثم هي تعتمد على السرد والتسجيل والوصف وربما التحليل الموضوعي دون عناية تذكر بالربط بين الماضي والحاضر ، بل لا تجعل من هذا الربط مسألة أساسية ، حتى أنا لا نرى في أغلبها استقراء لما يحتويه النظام التربوي المائل من مفردات أو ظواهر أو تضمينات تربوية يمكن .

ارجاعها الى الأصل التاريخي ان كان لها اصل في التاريخ ,ومن ثم يمكن القول بان دراسة الاصول في كثير من الكتابات هي دراسة في التاريخ التربوي اكثر من كونها دراسة في الاصول التاريخية للتربية القائمة.

الأصل التاريخي للتربية أصل ثقافي لا تاريخ تربوية

في ضوء التوضيح المتقدم يمكن الاستنتاج بأن الأصل التاريخي للتربية هو أصل ثقافي ما دام ذلك الأصل لم يكن محنطاً ليصبح تاريخاً للتربية ، بل هو جزء من تربية حية ماثلة ، فالأفكار أو التقاليد التربوية إذا ما نشأت وتشكلت في عصر سابق ثم ظلت مرعية حتى الوقت الحاضر فهي أفكار وتقاليد مستمرة وتمثل جزءاً من نظام التربية الحالي ، ومن ثم فالأصل بهذا المعنى ويتواصل تفاعله مع الواقع يمثل موقفاً ثقافياً ، وهذه حقيقة تدعونا إلى دراسة الأصل التاريخي ضمن الأصل الثقافي للتربية .

إن جل الكتابات التربوية التي تتعرض للأصول التاريخية للتربية لا تفهم الأصل التاريخي بهذا المعنى على ما يبدو ، حتى أن بعض الكتابات التي عالجت الأصل التاريخي ضمن الأصول الثقافية لم تتخلص من المنهجية الوصفية التاريخية الصرفة حيث لم تتجاوز منهج الاستعراض

التاريخي للتربية إلى ما ينبغي القيام به من حصر لمفردات الواقع ذات الأصل التربوي التاريخي ، وهذا ما وجدناه - على سبيل المثال - عند الدكتور عبدالغني النوري والدكتور عبدالغني عبود في كتابهما ((نحو فلسفة عربية للتربية))^(٢٣) فهما إذ اصابا بجعل الأصل التاريخي فرعاً للأصل الثقافي إلا أنهما لم يقوما باستقراء مفردات الواقع التربوي ذات الجذور التاريخية ولا بتوضيح الأوجه التي تربط هاتيك المفردات بأصولها في الماضي .

إن التفرقة بين ((تاريخ التربية)) و ((الأصول التاريخية للتربية)) على النحو الذي بيناه وعبر حصر المفردات التربوية المرئية في إطار النظم الراهنة ثم إرجاع تلك المفردات إلى أصولها التاريخية من خلال تحليل عوامل الارتباط والاستمرارية هو الذي يمنح دراسة الأصول التاريخية قيمتها كمادة أصولية بالمعنى الذي نتحدث عنه .

واستكمالاً لهذه المنهجية في إطار النسق التربوي العربي يجب التعرض لأكثر من مستوى من المفردات التربوية :

أ. مفردات تربوية تنطوي على مضمون إيجابي وهي لما تزل حية ومدمجة ضمن النظام التربوي المعاصر ، وهذه جديرة بالتأكيد عليها والحفاظ على استمراريتها .

ب. مفردات تربوية تاريخية ذات منحى إيجابي إلا أنها لا تملك وجوداً في ظل النظام القائم ، وهذه تستحق الإحياء والدمج ضمن النظام المذكور .

ج. مفردات تربوية تاريخية ذات منحى سلبي أو أنها فاقدة القيمة أو الفعالية وهي لما تزل حية في ظل النظام القائم ، فهذه لا وظيفة إيجابية لها وتستحق الحذف والاستبعاد .

د. مفردات تربوية تاريخية تنطوي على مضمون إيجابي لكنها بحاجة إلى تجديد أو تطوير ، فهذه لا بأس من إبقائها إذا كانت حية ، و لا بأس من إدماجها إذا كانت غائبة شريطة العمل على مواعمتها في الحالتين وفقاً لضرورات العصر وما يقتضيه النظام التربوي المعاصر .

ب - الخلط بين " فلسفة التربية " و " الأصول الفلسفية للتربية " .

الأصول الفلسفية للتربية مجال يتناول القضايا الفلسفية الصرفة مثل " الوجود " و " الطبيعة البشرية " و " المعرفة " و " المجتمع " و " الأخلاق " و " الجمال " و " العمل " التي يترجمها التربويون فكراً وممارسات تطبيقية .

أما ما يطلق عليه " فلسفة التربية " فهي تمثل الرؤية العامة التي تحكم النظام التربوي وتضطلع بعمليات التفسير والتوجيه والتقويم الذي يسري على مختلف أوجه الواقع وعملياته وما يتصل به من تطلعات نحو مثل أعلى منشود^(٢٤).

ولا شك أن بناء " سياسات التربية " و " استراتيجياتها " و " تطويرها " ينطلق من مثل هذه الفلسفة التي ترسم المسارات وتقدم الإضاءات لترشيد القرارات وضبط المتغيرات ، فضلاً عما تقوم به من تكوين لرأي عام تربوي^(٢٥) .

إن " فلسفة " التربية هي تطبيق النظرية الفلسفية والمنهج الفلسفي في التربية ، أي قيامها بدور تحليلي نقدي يشمل الواقع التربوي في علائقه بالواقع الاجتماعي وضمن رؤية كلية ، لهذا ثمة من عرفها بأنها " النظرية العامة للتربية " (٢٦) .

وهذا ما فهمه عدد من مفكري التربية في العالم (٢٧) .

وضمن هذا الفهم والتحديد يمكن أن تضطلع "فلسفة التربية" بعرض المدارس والاتجاهات الفلسفية التربوية، كما لا بأس من الانطلاق من موضوعة "الأصول الفلسفية" بصفتها مدخلا للتعريف بكل اتجاه من الاتجاهات التربوية شريطة أن لا يخل ذلك بالطبيعة الكلية لموضوع فلسفة التربية وكونه موضوعا يتمحور حول الواقع بسياساته واستراتيجيات وآفاقه المستقبلية في المقام الأول، فيما ينبغي أن تتمحور مادة الأصول على الافكار والمبادئ والأساسيات الفلسفية البحتة المتصلة بالوجود والطبيعة البشرية والمعرفة والجمال ونحوها من الموضوعات ، مع تتبع انعكاساتها على ارض الواقع .

إلا أن الملاحظ في أكثر المؤلفات التربوية يختفي هذا التمايز، فهناك من يعنون دراسته بـ " فلسفة التربية " وهو يتحدث عن "الأصول الفلسفية للتربية" وهناك من يعنون دراسته بـ "الأصول الفلسفية للتربية" وهو لا يتحدث إلا عن "فلسفة للتربية" - كما هو عند الدكتور خالد القضاة ، الذي يتحدث تحت عنوان " الأسس الفلسفية للتربية " عن أغراض فلسفة التربية ، والاتجاهات الفلسفية التربوية التي يوزعها بين تسلطية وديموقراطية وطبيعية وتحررية وكأنه بهذا يعالج فلسفة التربية تحت عنوان الأسس أو الأصول فيساوي بذلك بين مصطلح " الأصول الفلسفية " ومصطلح " فلسفة التربية " دون تمييز بينهما (٢٨) . أو يتطرق لموضوعات من اختصاص " فلسفة التربية " ، أو يخلط بين الاثنين دون أي منهجية أو تنظيم .

ومن الكتابات التي تناولت " فلسفة التربية " دراسة الدكتور لطفي بركات أحمد المعنونة بـ " فلسفة تربوية عربية " (٢٩) ، وهي لا تتناول الفلسفة بالمعنى الذي أشرنا إليه ، أو بوصفها رؤية عامة للواقع التربوي أو أفكارا ترسم للتربية سياساتها واستراتيجياتها وتفسر جوانبها وتحلل قضاياها ، بل تتناول بعض الموضوعات الأصولية المعروفة مثل " الطبيعة البشرية " و " المعرفة " والوجود " ، وتطبيقات كل مفردة من هذه المفردات على الحقل التعليمي ، وهذه في حقيقة الأمر دراسة في " الأصول الفلسفية للتربية " وليست دراسة في " فلسفة التربية " والأمر يصدق على دراسة الدكتور محمد لبيب النجحي في مؤلفه المعنون بـ " مقدمة في فلسفة التربية " (٣٠) الذي تعرض فيه لأصول فلسفية محددة هي : الأهداف ، والطبيعة البشرية ، والمعرفة ، والخبرة ، ومن ثم لم يكن معنياً بالفلسفة التربوية بالمعنى المحدد الذي أوضحناه إلا بحدود ما كانت تمثله بعض معالجاته لأصول مستوحاة من الفلسفة البرجماتية .

وإذا كان بعضهم قد يتناول ضمن " فلسفة التربية " الأصول الفلسفية ، والاتجاهات والمدارس ، فهذا لا بأس به ما دام ينتهي باستقصاء الرؤى الفلسفية التي توجه العمل التربوي وتفسر عملياته وتحدد سياساته واستراتيجياته وآفاقه ، أو يتعامل مع ما تقتضيه مواجهة التحديات أو التجديدات (٣١) ، ولعل الدكتور سعيد إسماعيل علي في كتابه المعنون " فلسفات تربوية معاصرة "

(٣٢) - وهو يتعرض فيه إلى الاتجاه النقدي ، ومدرسة التربية للتحريير ، من القلة التي تدرك المعنى الدقيق لمصطلح " فلسفة التربية " . كما يعد كتاب الدكتور عبدالله عبدالدائم المعنون : " نحو فلسفة تربوية عربية " من أهم الكتب التي عالجت الفلسفة بالمعنى الشمولي الذي يتناول الواقع المعيش (٣٣) . وقريباً من ذلك حددها سعيد التل على الرغم من تداخل مصطلح الأسس أو الأصول الفلسفية مع مصطلح فلسفة التربية لديه (٣٤) .

أما الدراسات التي تناولت " الأصول الفلسفية للتربية " سواء بشكل مستقل أو ضمن العنوان العام " أصول التربية " فقد تفاوتت في عدد ما تناولته من موضوعات فلسفية تربوية ، فدراسة الدكتور عبدالهادي عفيفي مثلاً (٣٥) اقتصرت على تناول موضوعات " الأهداف " و " المعرفة " و " القيم " و " العمل " في ما اكتفى الدكتور أحمد الطيب بالتعرض إلى " الأهداف " و " الطبيعة البشرية " مع إضافة موضوع " الخبرة " (٣٦) ، بينما لا نجد في دراسة الدكتور إبراهيم عصمت مطاوع المعنونة " أصول التربية " (٣٧) خلاصتين تخصصان الأصول الفلسفية و اقتصرت على ما أسماه المؤلف بالأصول الأخلاقية والجمال من وجهة نظر الفلاسفة ، ومن ثم غاب الكثير عن دراسته مما كان ينبغي تناوله من موضوعات أصولية فلسفية ، بل انعدمت هذه الأصول في دراسة الدكتور تركي رابح على الرغم من أنها معنونة بـ " أصول التربية والتعليم " (٣٨) مما يعني أن الدراسة المذكورة ليست سوى دراسة عامة في التربية .

وإذا كان تناول الدكتور حسني فهمي المصري للأصول الفلسفية ضمن كتابه عن الأصول (٣٩) قد اتسم بالتنظيم الجيد وهو يتناول الأصل الفلسفي من مدخل المدارس التربوية ، فضلاً عن تتبعه لإنعكاسات كل أصل فلسفي على الحقل المدرسي ، إلا أنه لم يتجاوز في ذلك إلى ما وراء المدرسة وفقاً يتيح المنظور الشامل للتربية .

أما الدكتور محمد الشيبيني فقد اكتفى بمعالجته للأصل الفلسفي باستعراض أثر الفلاسفة العرب والغربيين في الفكر التربوي (٤٠) ، وهذا ما يفعله كثيرون ، كالدكتور محمد سمير حسانين الذي تناول تحت عنوان " الأصول الفلسفية للتربية " المذاهب الفلسفية : الطبيعي ، والمثالي ، والواقعي ، والبرجماتي ، والتقدمي ، والإنساني الحديث ، والوجودي ، والإسلامي (٤١) وهو ما لا يمثل معالجة دقيقة للأصل الفلسفي لأن المفترض هنا أن يتم تناول القضايا الفلسفية المتعددة التي يمكن توظيفها تربوياً باعتبارها المحور الذي تدور حوله مادة الأصول أساساً ، كما لا قيمة للتعرض إلى المدارس هنا إلا بقدر ما يشكل ذلك توضيحاً للتوظيفات أو الترجمات الفكرية أو العلمية لتلك الأصول .

بالإضافة إلى كل ما قدمناه من تفاوت في عدد الموضوعات الفلسفية الأصولية التي تناولتها المؤلفات العربية ، نجد ثمة اختلاف في طبيعة المنظور الفلسفي الذي غلف تفسير كل مؤلف للموضوعات المذكورة. إذ بدلا من أن يتم العرض برؤية مقارنة لتوضيح الأصل الفلسفي نجد البعض يكتفي بالتفسير البرجماتي كما في دراسة عفيفي التي سبقت الإشارة إليها أو غيرها وكأن هذا التفسير هو الحقيقة المطلقة وليس مجرد وجهة نظر فلسفية معينة.

ولعل الدراسات المشتركة التي دشنتها كلية تربية عين شمس في القاهرة، قد مثلت استداركا طيبا في تصحيح المسار العلمي لمثل هذه الدراسات (٤٢).

إن دراسة أصول التربية هي دراسة تحليلية للجذور الفلسفية والثقافية والاجتماعية والعلمية التي توسسها لجملة من المبادئ والقواعد والقوانين والاحكام والاتجاهات التي تتحول بدورها إلى مادة أساسية تنعكس على الفكر التربوي و توظف في سياقاته التطبيقية.

أما فلسفة التربية فهي ذلك المستوى من التفلسف الذي ينطلق من رؤية عامة نحو مختلف قضايا التربية والتعليم بالاعتماد على التفسيرات الفلسفية للوجود والطبيعة البشرية والمعرفة والجمال وغيرها، مع مراعاة ما يمليه الواقع ومتغيراته وما يستوجبه التخطيط العلمي من سياسات واستراتيجيات.

ولا تخرج عن المادة المذكورة الدراسة التي تتناول الفلسفات التربوية وما تتبناه من رؤى مختلفة في التربية الإنسانية ، ما دام ذلك يتم في إطار متابعة ترجمات كل مدرسة لفلسفتها في الحقل التربوي الميداني.

من هنا نقول بأن دراسة "الأصول الفلسفية" لا بد أن تتمحور حول القضايا الفلسفية التي تشكل قاعدة الواقع التربوي، وهذا يستدعي تناول كل قضية فلسفية وتتبع انعكاساتها وتوظيفاتها الفكرية أو العلمية. أما "فلسفة التربية" فهي على الرغم من انطلاقها من الأصل الفلسفي إلا أنها تعالج - بمنهجية فلسفية - الميدان التربوي وقضاياها وتعمل على توجيه سياساته واستراتيجياته وصياغة أهدافه وضبط حركته ومتغيراته وترشيد مساراته، فضلا عن صياغة الرأي العام التربوي المطلوب.

من هنا لابد من وعي هذه التفرقة وتحديد التمايز بين المجالين وترجمته على الصعيد "المنهجي" سواء عند الكتابة في الاصول الفلسفية للتربية" أو عند الكتابة في "فلسفة التربية".

ج. عدم التفرقة بين الأصول "المذهبية" والأصول "العلمية"

الأصول ذات الطابع المذهبي كالأصول الدينية والفلسفية والثقافية والاجتماعية تختلف في طبيعتها عن الأصول المستمدة من مقررات العلوم ونتائج البحوث التجريبية، ذلك أن الأصول الأولى تحدد المعقدات أو الآيديولوجيات أو الاختيارات الثقافية، وهو ما يعزل اختلاف التربية بين مجتمع وآخر ونظام ونظام.

أما المجموعة الثانية فتحدها الحقائق والقوانين العلمية الإنسانية أو الطبيعية التي يفترض استقلال معطياتها عن أية آيديولوجية. (٤٣)

وبناء على ذلك يقتضي التمييز عند دراسة أصول التربية بين الأصول المستمدة من المذاهب والآيديولوجيات والأصول المستمدة من الحقائق العلمية الإنسانية أو الطبيعية، وهذا ما لم يدركه الكثير ممن كتب في الأصول. فإذا كان البعض قد أشار إلى دور العلوم الإنسانية في التشكيل التربوي - كما في قول الدكتور عبدالهادي عفيفي بأن "التربية تستند إلى أصول مستمدة من العلوم

التي تفيد في فهم جوانبها المختلفة مثل علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ وعلم السياسة والاقتصاد... (٤٤) ، إلا أن الإشارة إلى دور العلوم الطبيعية ظلت محدودة ومبعثرة، ولم ترق إلى مستوى العناية النظرية أو التنظيمية الكافية على الرغم مما تلعبه هذه العلوم من دور ملحوظ في تأصيل كثير من مضامين التربيته وأنشطتها.

الأصل الاجتماعي بوصفه مذهباً والأصل الاجتماعي بوصفه علماً:

إن استناد التربية إلى ثقافة المجتمع أو إلى نظم العلاقات الاجتماعية بما تنطوي عليه تلك الثقافة أو النظم من قيم ومعايير واتجاهات وتقاليد يجعلنا أمام أصول اجتماعية تستند إلى اختيار مذهبي معياري يختلف في طبيعته عن الأصل الاجتماعي الذي يستند إلى مقررات علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التربوي.

فإذا كان من معطيات علم الاجتماع التربوي مثلاً القول بأن الفرد يعيش في حالة اتزان مع بيئته كلما أشبعت حاجاته النفسية والبيولوجية ، أو أن المجتمع المرن من شأنه أن يساعد الفرد على التكيف أكثر مما لو كان الأمر في حالة المجتمع المتصلب، فإن منهجية تعامل السلطه مع حاجات الناس وحدودها سيختلف في حالة ان تصدر عن منظور ليبرالي او اسلامي عنها في حالة صدورها عن منظور استبدادي، مما يعني ذلك ان ما يحدد منهجية التعامل ويحكمها هو النظام الاجتماعي بما يتبناه من أيديولوجية. وبهذا فالمعطى الأول يحكمه الاصل العلمي فيما يحكم المعطى الثاني الأصل المذهبي الأيديولوجي. لهذا لا بد من التمييز بين المعطين المذكورين.

الأصل الاقتصادي بوصفه مذهباً والأصل الاقتصادي بوصفه علماً:

الأصل الاقتصادي للتربية قد يتمثل بفكر مذهبي معين قد يكون راسمالياً أو اشتراكياً أو إسلامياً له تصورات سواه من حيث تمويل التعليم أو مصادر الاتفاق أو حقوق الإنسان التعليميه أو مبدأ تكافؤ الفرص أو مسؤولية الدولة والمجانية والتعليم الأهلي... الخ وكل هذه مسائل يحدد الموقف إزاءها الاختيار السياسي والاجتماعي، وهي تختلف في طبيعة تكوينها عن الحقائق التي يوظفها التربويون في الحقل التعليمي تحت مسمى ((اقتصاديات التعليم)) التي يتم استنباطها من علوم الاقتصاد والمحاسبة والتكاليف واقتصاديات المشروع وتخطيط القوى العاملة ومفاهيم الاستثمار والعائد والهدر والكفاية وما إلى ذلك مما يقرر العلم الموضوعي.

وهكذا الحال بالنسبة لضرورة التفرقة بين الأصل السياسي للتربية في حالة أن يكون الأصل مذهبياً وبين الأصل السياسي للتربية في حالة أن يكون الأصل مستوحى من علم السياسة.

الواقع أن جل المؤلفين التربويين يدمج في معالجاته بين الأصول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الطابع المذهبي والأخرى ذات الطابع العلمي. فالدكتور حسان محمد حسان حين يعرف "الأصول الاقتصادية" يجعلها شاملة لقيم النظام الاقتصادي المؤثرة في التربية كما هي شاملة للمعطيات العلمية التي توفرها الدراسات الاقتصادية التي من شأنها الارتفاع بكفاية التعليم ورفع عوائده دون فاقد أو خسارة (٤٥).

ان التعليم في مناهجه واهدافه وادارته متغير تابع للنظام الاجتماعي، فهو في ظل النظام الاحادي المركزي يختلف عنه في ظل النظام الليبرالي الديمقراطي سواء في مضمون المناهج او الاهداف العامة او في مدى حرية المعلمين و المتعلمين. بل اننا نلمس اثر اختلاف الروى السياسية على التربية حتى في إطار الانموذج الاجتماعي الواحد. ف"المدرسة الشاملة" و"الجامعة المفتوحة" في تاريخ التنشئة البريطاني هما من ثمار الفكر الذي روج له حزب العمال، فيما كان التوجه نحو التوسع في التعليم الخاص والجنوح نحو رفع نسبة الرسوم على الدارسين والتقليل من مسؤولية الدولة هو مما يعد من السياسة التعليمية التي يميل إليها حزب المحافظين (٤٦) . وفي هذا دلالة على ان التوجيهات والسياسات في حقل التعليم تنطوي على اصول سياسية او مذهبية، ولايمكن مساواتها بالاصول المستوحاة من علم السياسة في جوانبه السننية الموضوعية .

تعقيب

قد لا يجد البعض بأسا من أن يعالج الأصول في بعديها المذهبي والعلمي تحت معنى واحد، إلا أن ضرورات التخلص من التداخل وفوضى المحتوى الذي تشهده مادة الأصول وما يقتضيه التنظيم المنطقي للمادة والتنظير لمفرداتها بشكل محكم تدفعنا إلى اقتراح التمييز بين المستويين المذكورين والتفرقة بينهما وصولا إلى تحقيق الجودة العلمية التي تخدم بدورها التعليم والتعلم.

لهذا فعلى مستوى الأصول الاجتماعية يجب التمييز بين الأصول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات المصدر المذهبي (أي القيم والمبادئ والأحكام والاتجاهات التي تحكم النظم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية) والأصول الاجتماعية ذات المصدر العلمي (أي الحقائق والقوانين والسنن المستخلصة من دراسات علم الاجتماع وعلم الاجتماع التربوي وعلم الاقتصاد وعلم السياسة).

أما بالنسبة للمعرفة الأصولية المستمدة من العلوم الطبيعية والطبية والفسولوجيا وعلم الوراثة وعلم البيولوجيا وعلم الصحة والتغذية فهي على الرغم من قلة من يشير إليها كأصل من أصول التربية مع حضورها الواضح في الحقل التربوي إلا أنها على أية حال لا تختلط كثيرا بغيرها نظرا لاستقلالية موضوعها ووضوح مصدرها، مع أن قسما من المؤلفين يشير إليها ضمن ما يسمى بالأصول النفسية للتربية، لهذا فان فصلها عن "الأصول النفسية" من جهة وإدراجها تحت عنوان "الأصول العلمية" يصير أمرا منطقيما ما دامت تملك هوية علمية "طبيعية" مستقلة عن الهوية العلمية "الإنسانية".

إن إعادة النظر بكل ذلك ووفق ما اشرنا اليه من تبويب إنما يمثل عملا تجديديا في التنظير و المعرفة التربوية الأصولية.

رابعا: إشكالية اختيار المرحلة أو الفرقة المناسبة لتدريس مادة الأصول

بعد كل الذي بيناه من عدم وضوح معنى الأصول وعدم الاتفاق على تصنيفها، وما تخلل ذلك من اختلاف في مداخل تناولها ومناهج دراستها وأساليب عرضها، نرى بان تعيين المرحلة أو

الفرقة التي تدرس فيها هذه المادة ليس مناسباً، فإذا كان اختيار الفرقة التي يقرر لطلابها مادة اصول التربية عند أغلب الكليات والمعاهد التربوية في البلاد العربية هي السنة الأولى فمرد ذلك هو التوهم بأن الأصول هي الخطوط العريضة أو المعرفة الأولية للتربية، وهذا غير صحيح لان ما يوفي المستوى التمهيدي للمرحلة الجامعية هو مقرر "المدخل أو المقدمة في التربية" لا مقرر الأصول الذي هو أعمق من ذلك.

انه لمن المنطقي أن تبدأ دراسة أي علم من العلوم بمقدمة أو مدخل يستهدف من ورائها توضيح الأساسيات و عرض الخريطة العامة لذلك العلم والتعريف بأبرز وحداته وقضاياها، مع إطلاله عامة على مجمل فروعه المختلفة.

لذلك فان مادة اصول التربية التي تتناول جذور العمل التربوي وأسسها وينابيعه فلا بد أن تكون مقارباتها على مستوى تحليلي معمق يتناسب مع طلاب الفرق المتقدمة كالسنة الثالثة أو الرابعة أو حتى المرحلة العليا، ومن ثم فانه من غير المناسب تقريرها على طلاب السنة الجامعية الأولى، كما هو السائد الآن.

ولا يصطدم هذا المقترح مع نظام الساعات المعتمدة الذي تأخذ به بعض الجامعات العربية الذي يتيح للطلبة أحياناً تقديم أو تأخير بعض المقررات الدراسية خلال السنوات الجامعية الأربع، وذلك إذا ما تعاملنا مع مادة "أصول التربية" على أنها مادة متقدمة لا يمكن تقديمها قبل المادة التمهيديّة التي يوفرها مقرر "المدخل في التربية"

إن المقرر التخصصي الذي يحتاج إلى دراسة واسعة وعميقة لا يحسن تقديمه عند المرحلة الأولية، فإذا كان كل من المدخل أو المقدمة يناسب طلاب المرحلة الأولى فان مادة الأصول يجب ان ترحل إلى طلاب المراحل المتقدمة.

معنى أصول التربية وتصنيفاتها في مؤلفات التربية الإسلامية:

اختلف كتاب التربية الإسلامية في تحديد معنى الاصول وهم في معرض دراساتهم لأصول التربية الإسلامية. فبعضهم نحى منحى المؤلفات الشائعة في حقل الدراسات التربوية، مع كل ما تحمله تلك المؤلفات من خلط وافتقار للتصنيف الموضوعي ومنهجيات التناول الصحيح، فمثلاً عرف الدكتور محمد شحات الخطيب وزملاؤه أصول التربية بأنها مجموعة "المؤثرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والفلسفية والنفسية التي تشكل النظام التربوي في مجتمع من المجتمعات.. (٤٧). فيما فهمها آخرون على النحو الذي يجعلها مرادفة لمعنى المدخل أو المقدمة وهو ما نجده - على سبيل المثال - في معالجة الدكتور عبدالرحمن النحلوي المعنونة بـ "أصول التربية الإسلامية وأساليبها..". والتي لم تتناول موضوعات أصولية بقدر ما تناولت موضوعات عامة أو مدخلية كالعلاقة بين الإسلام والتربية، ومصادر التربية الإسلامية، وأسسها، وغاياتها، ووسائلها وأساليبها، وحتى المبحث الذي عنون بـ "أسس التربية الإسلامية" فهو على الرغم من تناوله لبعض

الأصول إلا أنه لم يجئ إلا على مستوى الدراسة المدخلية أو الأولية التي لا يمكن اعتبارها دراسة معمقة كما ينبغي ان تكون عليها دراسة الأصول.

وفريق ثالث مثله الدكتور سعيد إسماعيل علي الذي فهم الأصول بمعنى "المصادر" التشريعية ، وبناء على ذلك تناول القرآن والسنة واقوال الصحابة والمصالح الاجتماعية المرسله مضافا إليها "الفكر الفلسفي الإسلامي و"الثقافة".

وإذا كانت هذه الأصول والمصادر قد عالجهما الدكتور سعيد في كتابة الأول المعنون "أصول التربية الإسلامية" (٤٨) فإن الأمر لم يتغير عنده في فهم الاصول حين عالج المصدرين الأولين دون المصادر التكميلية ضمن كتابا آخر له تحت عنوان "الأصول الإسلامية للتربية" (٤٩) .

إضافة إلى ما تقدم نجد أن هناك من تعامل مع "الأصول" على أنها المبادئ الإسلامية العليا، كما هو الحال عند محمد خير عرقوس في كتابة المعنون "محاضرات في الأصول الإسلامية للتربية- المبادئ العليا" (٥٠). بل نجد من كتب في أصول التربية الإسلامية وهو يقول بأن هذه الأصول لا بد من أن تستمد من سورة العصر التي تضمنت خمسة من الاصول هي: العلم، والعمل، والتعليم، والصبر والمجاهدة. (٥١)

وهكذا نجد أن مداخل وأساليب معالجات الأصول في حقلها الإسلامي بحاجة هي الأخرى إلى إعادة نظر على النحو الذي من الضروري الانتهاء بها إلى تنظير وتنظيم جديدين قد لا يخرجان بنظرنا عن الإطار العام الذي سنقترحه بخصوص مادة "أصول التربية" وعلى نحو ما سيجئ عرضه بعد قليل.

خاتمة ومقترحات ختامية

من كل العروض والتحليلات المتقدمة يتبين لنا بأن الكثير مما أُلّف أو قرر في مجال أصول التربية في البلاد العربية قد عانى من غموض في المعنى وتعدد في العنوان واضطراب في التصنيف وتحديد الأبعاد مع تضارب في المحتوى وخلل في المنهجية، الأمر الذي حول أصول التربية إلى مادة هلامية تفتقر - ربما دون سواها من المواد التربوية- إلى الهوية المعرفية المحددة والتصنيف الواقعي والمنهجية الصحيحة، حتى أن كل ذلك -وعلى ما يبدو- قد انعكس على وضع تدريسها في الكليات التربوية الذي أضحي لا يستقر على حال، الأمر الذي حدا بالبعض حتى من التربويين أنفسهم - إلى الاعتقاد بان لا جدوى من وراء تقديم هذه المادة بالأساس.

والحقيقة التي سبق التنويه إليها في مطلع هذه الدراسة هي ان دراسة "أصول التربية" تنطوي على قيمة معرفية وضرورة تربوية نظرا لما تمثله هذه المادة ومقارباتها المعمقة من كشف للأسس المتنوعة التي تبني عليها التربية.

ان الدراسة الصحيحة لهذه المادة يمكن أن تدلنا على المبادئ والقواعد والأحكام والقوانين والنظريات التي تؤسس للعمل التربوي وتوجهه وتحدد مساراته، فإذا كان مقرر "المدخل إلى التربية" يرينا ظاهر الشجرة التربوية فان دراسة الأصول تدلنا "على جذورها على نحو معمق، وهذا مستوى

متقدم من الدراسة يحسن تقديمه إلى طلبه الفرق المتقدمة لا إلى الفرق الأولى، على أن يتبع التقديم المناهج التحليلية والتتبعية التي يمكن من خلالها الكشف عن انعكاس تلكم القواعد والأحكام والقوانين والنظريات على مختلف أوجه الحقل التربوي وفي شتى أنشطته وعملياته، مع إجراء التصنيفات الموضوعية الدقيقة لأنواع الأصول المؤثرة في التربية مع استقراء كل المفردات التربوية وإرجاع كل مفردة إلى الأصل الذي تنتمي إليه.

ولعله من المفيد في ختام هذه الدراسة أن نقدم تصورنا لكل من المحتوى الذي يحسن أن تكون عليه مادة "المدخل إلى التربية" من جهة ومادة "أصول التربية" من جهة أخرى، مع الإيضاء بتقديم المادة الأولى إلى طلبه السنة الأولى من الدراسات التربوية أو التأهيلية، وتقديم المادة الثانية إلى طلبة السنوات المتأخرة أو حتى إلى طلبة الدراسات العليا المتخصصة في التربية.

مقترح جديد لمحتوى مادة "مدخل إلى التربية"

(لطلبة السنة الجامعية الأولى)

الوحدة الأولى:

* معنى التربية

- تعريف التربية.

- الفرق بين التربية والتعليم.

- السلوك الإنساني بين الوراثة والتربية.

* نبذة تاريخية عن تطور التربية.

* أهمية دراسة التربية.

الوحدة الثانية:

* خصائص الظاهرة التربوية

- إنسانية.

- فردية - اجتماعية.

- شاملة.

- مقصودة وغير مقصودة.

- مستمرة مدى الحياة.

- محافظة ومغيرة.

الوحدة الثالثة:

* أركان العلمية التربوية في الإطار المدرسي.

- الطالب.

- المعلم.

- المنهج.

- الإدارة.

- النظام الاجتماعي العام(الدولة).

الوحدة الرابعة:

*أهداف التربية.

- الأهداف العامة.

-الأهداف الخاصة.

-الأهداف المباشرة.

الوحدة الخامسة

*وسائل التربية وأساليبها

- الوسائل.

-الأساليب.

الوحدة السادسة:

*مؤسسات التربية وقنواتها:(المنزل- المدرسة- الإعلام- الرفاق-المسجد-الجيش- السجن-

النادي- القوانين والمؤسسات الحكومية- المجتمع كوسيط مرب).

الوحدة السابعة:

*المدارس والاتجاهات التربوية.

- البرجماتية.

- الليبرالية.

- الماركسية.

- اليابانية.

-الإسلامية....الخ.

الوحدة الثامنة:

*النظام التعليمي.

- مدخل عام.

- مدخل للنظام التعليمي المحلي.

الوحدة التاسعة:

- المعارف والعلوم التربوية أو المتصلة بالتربية.

- أصول التربية.

- فلسفة التربية.

- تاريخ التربية.

- علم الاجتماع التربوي.

- اقتصاديات التعليم.

- الإدارة التعليمية.

- علم النفس العام.
 - علم النفس التربوي.
 - علم النفس الاجتماعي.
 - أخلاقيات مهنة التعليم.
 - القياس والتقويم.
 - أسس المناهج التعليمية.
 - طرق التدريس.
 - الوسائل والتقنيات التعليمية
- مقترح جديد لمحتوى مادة "أصول التربية"

(لطلبة السنوات المتقدمة والدراسات العليا)

الوحدة الأولى:

- * في معنى أصول التربية.
- معنى التربية.
- معنى الأصول.

الوحدة الثانية:

- *أصول الدين.
- معنى الدين.
- الأصول العقيدية.
- الأصول العبادية.
- الأصول الأخلاقية.
- الأصول التشريعية.

الوحدة الثالثة:

- *الأصول الفلسفية.
- * معنى الفلسفة.
- * التفرقة بين "فلسفة التربية" و"الأصول الفلسفية للتربية"
- * القضايا الفلسفية كأصل للتربية.
- الوجود والغايات.
- الطبيعة البشرية.
- المعرفة.
- الحرية.
- العمل.
- الجمال.

* المضامين التربوية للقضايا الفلسفية و انعكاساتها في الحقل التربوي..

الوحدة الرابعة:

*الأصول الثقافية.

- معنى الثقافة.

- الأصول التاريخية كأصل ثقافي.

- التفرقة بين "تاريخ التربية" والأصول التاريخية للتربية"

- المعاني المختلفة للثقافة ومضامينها الأصولية .

- عناصر الثقافة الاجتماعية ومعانيها الأصولية.

- دور التربية في إعادة إنتاج الأصول الثقافية.

الوحدة الخامسة

*الأصول العلمية:

-معنى الاصول العلمية

-الاصول العلمية الانسانية

علم النفس

علم الاجتماع

علم الاقتصاد

علم الادارة

علم السياسة

-الاصول العلمية الطبيعية:

علم الفيزياء

علم الصحة

علم التغذية

علم البيولوجيا

حول المقترح الجديد لمحتوى مادة "أصول التربية الإسلامية"

لقد اشرنا سابقا إلى أن مداخل وأساليب معالجات الأصول في حقلها الإسلامي كانت هي الأخرى

بحاجة إلى إعادة نظر، ونوهنا إلى أن لا يخرج المقترح في هذا الخصوص عن الإطار العام الذي

اقترحناه لمادة "أصول التربية"، إلا أن ما يحسن إضافته هنا الملاحظة الآتية:

إذا كنا نتحدث عن الأصول ضمن مادة "أصول التربية" بالمعنى المطلق الذي يصدق على مختلف

الأيديولوجيات والنظم والتجارب والبلدان، فإننا في معرض "أصول التربية الإسلامية" لا بد أن يكون

محورنا هو الإسلام وأن يكون تركيزنا منصبا على تجليه كل أصل في ضوء المصادر الإسلامية من

قران وسنة وفقه وفكر وتجربة.

* ففي وحدة "الأصول الدينية" في المنهج لا يسعنا إلا التوسع في عرض الأصول العقيدية والعبادية والأخلاقية والتشريعية وما تتضمنه من توجيهات تربوية، وذلك بناء على خصائص الشمولية والتكامل التي يتميز بها الإسلام عن غيره من الأديان والشرائع والنظم.

* أما الأصول الفلسفية فلا شك أن الفكر الفلسفي الإسلامي قد أغنى قضايا الفلسفة معالجة وبحثاً، وأنه بالإمكان تتبع انعكاسات كل مدرك فلسفي إسلامي في الحقل التربوي النظري والتطبيقي.

* وبخصوص الأصول الثقافية والاجتماعية والتاريخية فهي الأخرى ستشكل قاعدة للتنظير التربوي الإسلامي، حيث يمكن بلورة الموضوع الثقافي نظرية وواقعاً، واعتماد ذلك في السياق التربوي. كما يمكن اعتماد النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية الإسلامية لبناء الأصول الثقافية والاجتماعية للتربية الإسلامية.

* أما بخصوص ((الأصول العلمية)): الإنسانية والطبيعية، فهذه قبل ان نجعل منها أصلاً تربوياً لا بد من إخضاعها إلى ما يسمى ب"أسلمة المعرفة وتوطين العلوم"، ويمكن الرجوع في هذا الشأن إلى ما تم إنجازه من دراسات ومعالجات ومقترحات في هذا الخصوص.

* فيما يظل موضوع الوسائل والتقنيات موضوعاً محايداً بوجه عام، عدا الجوانب غير الفنية التي يمكن أن تنطوي عليها بعض الوسائل والتقنيات التي لا بد منها في اتخاذ موقف مناسب قد تفرضه قيم التربية الإسلامية وفلسفتها ومقاصدها العامة.

Summary

Research questions start from the fact that what the Arab origins of education indicted . First question are :

- **To what extent the subject of assets acquired a specific meaning in the Arabic books and educational subjects ? Is these selections are reflected on the classification of assets and their types ?**
- **What's the nature of the content ? .Is there a consistency between the meaning and content ?**
- **What entrances handling and curriculum approach and tactics are in those books ?**
- **Is the assets subject introduced within the grade best suited ?**

Those are the questions this research will try to answer through criticizing the mixing in those books whether found in the title or content . Also suggesting a methodical alternative for the title , content , and the suitable grade to teach this subject .

المصادر والهوامش

- ١- تعتمد التربية في تكوينها على مكونات ثلاث: الاولى "فكرية" وتتصل بالمعتقدات والفلسفات والتصورات والاهداف ,والثانية"علمية"وتتمثل بمعطيات العلوم الانسانية والاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسية وعلم الادارة وعلم الاتصال , وكذلك معطيات العلوم الطبيعية كعلم الفسيولوجيا والبايولوجيا وعلوم الصحة, اما الثالثة فهي المكونات "الفنية" التي تشمل تقنيات المناهج وطرق التدريس والوسائل وما تتطلبه الادارة من صيغ واساليب ,فضلاً عن اساليب القياس والتقويم .والحقيقة أن كلا المكونين "العلمي" و "الفني" لم يكونا محل اختلاف أو جدل كبيرين بين معظم التربويين, الا أن الاختلاف والجدل ينصب على العنصر "الفكري" بصفته مجموعة من الرؤى والاختيارات الخاصة المتعلقة بالفرد والمجتمع والغايات ونمط الحياة .
- ٢-نشير بذلك الى دراسة الدكتور محمد سيف فهمي :فلسفة التربية واساليب تدريسها في البلاد العربية ,رسالة الخليج العربي ,العدد(٢٠)السنة ال(٧)هـ١٤٠٧-١٩٨٦م ,مكتب التربية العربي لدول الخليج ,الرياض,السعودية.
- ٣- د.صالح ذياب هندي وزملاؤه :اسس التربية ,دار الفكر للنشر والتوزيع ,ط٢, ١٩٩٠م.
- ٤- د.ابراهيم ناصر : اسس التربية ,دار عمار ,ط٢, ١٩٩٠م .
- ٥- د.عمر التومي الشيباني :فلسفة التربية الاسلامية ,المنشأة العامة للنشر والتوزيع ,ط٢,طرابلس -ليبيا ١٩٨٣م.
- ٦-صالح سالم ماقارش وعبد الله محمد السبحي :اصول التربية العامة والاسلامية ,دار الاندلس للنشر والتوزيع ,ط٢,السعودية ,١٤١٦-١٩٩٦م.
- ٧- د.حسين سليمان قوة :الاصول التربوية في بناء المناهج ,دار المعارف ,ط٦, ١٩٧٩م.
- ٨-راجع دليل جامعة البصرة في هذا الخصوص .
- ٩-راجع مثالا لذلك :د.عمر احمد همشري :مدخل الى التربية ,دار صنعاء للنشر والتوزيع ,ط١, عمان ٢٠٠١م و د.عبد الله الرشيدان :المدخل الى التربية ,دار الفرقان ,عمان و د. نازلي صالح احمد و د. سعيد ياسين :المدخل الى التربية ,مكتبة الأنجلو المصرية ,القاهرة ,١٩٧٣م.
- ١٠- مثال ذلك د. محمود السيد سلطان :مقدمة في التربية ,دار الشروق ,جدة .
- ١١- د.محمد منير مرسي :أصول التربية الثقافية والفلسفية ,القاهرة,عالم الكتب ,١٩٧٧هـ مع ملاحظة ان مرسي عرف الاصول بكتابة هذا على نحو سليم لكنه لم يف بمقتضيات هذا التعريف الذي تبناه وهو يعالج الاصول في هذا الكتاب .
- ١٢- راجع خطة مقرر ((اصول التربية))أصدر ٦٠٠ العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .
- ١٣- د.احمد الفنيش :اصول التربية ,طرابلس ,ليبيا ود.احمد الطيب ,اصول التربية ,المكتب الجامعي , اسكندرية , ود.حسنين فهمي المصري : مقدمات في اصول التربية وتاريخها .

- ١٤- راجع كتابات د. عبد الهادي عفيفي في اصول التربية, الاصول الفلسفية للتربية , الانجلو المصرية , ١٩٨٠ و: المصرية , ١٩٨٠ و : الاصول الثقافية للتربية , الانجلو المصرية , القاهرة , ١٩٨٧م.
- ١٥- د.ابراهيم ناصر: اسس التربية , مرجع سابق .
- ١٦- د. عمر التومي الشيباني : فلسفة التربية الاسلامية , مرجع سابق .
- ١٧- د. صالح ذياب هندي وزملاؤه : اسس التربية , مرجع سابق .
- ١٨- د.شبل بدران ود.احمد فاروق محفوظ:اسس التربية ,دار المعرفة الجامعية ,اسكندرية , ١٩٩٦م .
- ١٩- د.احمد الطيب :اصول التربية ,مرجع سابق .
- ٢٠- د. سعيد اسماعيل علي وفاروق اللقاني :الاصول السياسية للتربية , منشأة المعارف الاسكندرية , ١٩٨٣ .
- ٢١- في جزئية :الاصول الفلسفية والاصول الثقافية .
- ٢٢- لسنا بحاجة للتدليل على هذه الحقيقة فهي طافحة في الكثير من المؤلفات العربية التي تعبر عنها .
- ٢٣- راجع الكتاب المذكور في طبعته الصادرة في العام ١٩٨٩م , القاهرة .
- ٢٤- انظر : د. احمد رجب الاسمر ,فلسفة التربية في الاسلام انتماء وارتقاء ,دار الفرقان , ط ١ , ١٩٩٧هـ/١٩٧٧م , الاردن,ص٢٥-٢٦ .
- ٢٥- المرجع السابق ,ص٢٦ .
- ٢٦- د. صادق سمعان :الفلسفة والتربية : محاولة لتجديد ميدان فلسفة التربية ,دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٦٢م ص ٨٨ .
- ٢٧- راجع تعريف فيليب. ه. فيتكس في كتابه فلسفة التربية ,ترجمة د/محمد لبيب النجحي , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٦٥ ص ٣٩ . وكذلك جورج نيللرفي كتابه : مقدمة في فلسفة التربية , ترجمه نظمي لوقا ,مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , ١٩٧٧م , ص ٨-٩ .
- ٢٨- د. خالد القضاة : المدخل الى التربية والتعليم ,دار اليازوري العلمية ,ط١,عمان,١٩٨٨ م ,ص١٤٢ .
- ٢٩- د/لطفى بركات احمد : فلسفة تربية عربية , دار المريخ ,الرياض , ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
- ٣٠- د.محمد لبيب النجحي :مقدمة في فلسفة التربية , الانجلو المصرية , ط٢ , ١٩٦٧م .
- ٣١- راجع على سبيل المثال لا الحصر :د.محمد منير مرسي ,فلسفة التربية واتجاهاتها ومدارسها ,عالم الكتب , القاهرة , ١٠٤٣هـ -١٩٨٢م .
- ٣٢- د.سعيد اسماعيل علي :فلسفات تربوية معاصرة ,عالم المعرفة ,المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت , ١٩٩٥م .
- ٣٣- راجع : د. عبد الله عبد الدائم :نحو فلسفة تربوية عربية , ضمن: الفلسفة التربوية ومستقبل

- الوطن العربي ,مركز دراسات الوحدة العربية ,ط١ , ١٩٩١ .
- ٣٤- سعيد التل : مقدمة في التربية السياسية , دار اللواء للصحافة والنشر , عمان
١٩٨٧م ,ص ٤٦ .
- ٣٥- د.محمد الهادي عفيفي : في اصول التربية ,الاصول الفلسفية , الانجلو المصرية , ١٩٨٠م .
- ٣٦- راجع :د. احمد الطيب:اصول التربية, مرجع سابق .
- ٣٧- د.ابراهيم عصمت مطاوع : اصول التربية ,دار الشروق ,جدة , ١٩٨٩م .
- ٣٨- د.تركي رابح :اصول التربية والتعليم ,ديوان المطبوعات الجامعية ,ط٢ , الجزائر , ١٩٨٩م .
- ٣٩- د.حسنين فهمي المصري ,مقدمات في اصول التربية .
- ٤٠- د. محمد الشبيبي : اصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية ,دار الفكر العربي ط١
القاهرة, ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ٤١- د. محمد سمير حسانين :التربية أصول واساسيات ,الاصول الفلسفية ,موسسة سعيد للطباعة
ط١ , طنطا , ١٩٨٧م .
- ٤٢- راجع د. حسان محمد حسان وزملاؤه : تيارات في فلسفة التربية , القاهرة .
- ٤٣- الحقيقة ان معطيات العلوم الانسانية والاجتماعيه تظل مهما أدعى بشأنها من موضوعية غير
بعيدة عن التحيز ولا بد من انطوائها على ضمام ذاتية او ايديولوجية على نحو او اخر .
- ٤٤- د.محمد الهادي عفيفي : الاصول الثقافية للتربية ,الانجلو المصرية ,القاهرة ,ص ٩٦ . ٤٥-
د. حسان محمد حسان وزملاؤه اصول التربية ,دار الكتاب الجامعي ,ط١ , الامارات , ١٤١٩هـ
١٩٩٨م , ص ٣٧-٣٨ .
- ٤٦- المرجع نفسه ص ١٦ .
- ٤٧- د. محمد شحات الخطيب وزملاؤه :اصول التربية الاسلاميه ,الرياض , دار الخريجي , ١٤١٥
ص ٣٦ .
- ٤٨- د.سعيد اسماعيل علي : اصول التربية الاسلامية , دار الثقافة , ١٩٧٨م .
- ٤٩- د. سعيد اسماعيل علي : الاصول الاسلامية , دار الفكر العربي , القاهرة, ١٩٩٢م .
- ٥٠- د.محمد خير عرقوس :محاضرات في الاصول الاسلامية للتربية - المبادئ العليا , المكتب
الاسلامي ,بيروت , ١٤١٩ هـ .
- ٥١- راجع: د. محمد بن عبدالرحمن ال عبد الوهاب : اصول التربية الاسلامية من منظور جديد ,
مجلة التربية , العدد ١٣٥ - ١٣٦ السنة ٢٣ , قطر , ص ١٣٢ .